

## التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

### The role of education in achieving sustainable development in Algeria

منى منصورى\*<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، mansourimoon4@gmail.com

مخبر ECOFIMA

تاريخ الاستلام: 2020/11/10 تاريخ القبول: 2020/12/21 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز واقع التعليم في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره من أبرز ركائزها ومن أهم أهدافها العالمية (SDG<sub>4</sub>)، التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها على غرار باقي الدول. وبالتالي نحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو واقع التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟ بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتم التوصل إلى أن الجزائر قد بذلت العديد من الجهود، لكن بالرغم من تحقيقها لهدف التعليم الشامل، وتسجيلها تقدم جوهري في معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات؛ إلا أنها لا تزال متأخرة فيما يتعلق بالتنوع والحصول على تعليم عالي الجودة، والنتائج المسجلة لم تكن في مستوى التطلعات. وهو ما يؤكد ضرورة تطوير نظام التعليم الجزائري بما يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تعليم، تنمية مستدامة، أهداف التنمية المستدامة، الجزائر.

تصنيف (JEL): Q38، Q42، Q51.

#### Abstract

The study aims to identify the reality of education in Algeria and its role in achieving sustainable development, as one of its main pillars and of its most important global goals (SDG<sub>4</sub>), which Algeria seeks to achieve like other countries. Depending on the descriptive analytical approach, we tried to answer the problematic: What is the reality of education and its role in achieving sustainable development in Algeria? It was concluded that Algeria had made many efforts and was able to achieve the goals of universal education and enrollment rates, especially for women and girls. However, it's still lagging behind in terms of high-quality education. Which confirms the need to develop the Algerian education system in line with achieving the SDGs.

**Keywords:** Education, Sustainable development, Sustainable development goals (SDGs), Algeria.

**JEL classification:** Q38, Q42, Q51.

في ضوء التغيرات الحاصلة والتي تطل حقوق الأجيال والبيئة، تولي دول العالم المعاصرة، المتقدمة والنامية على حد سواء، اهتماما متزايدا بمفهوم التنمية المستدامة؛ التي تعمل من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، في العيش بسلام على كوكب الأرض. فتضافرت الجهود من أجل تحقيق مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحتى الثقافية.

ويأتي التعليم في طليعة أولويات هذه الدول، لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة لدى الأفراد والجماعات؛ بهدف تحقيق تنمية بشرية مستدامة تساهم في بلورة استراتيجيات التنمية المستدامة لهذه الدول. حيث يعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة، فمحورهما الإنسان وغايتهما بناؤه وتنمية قدراته. وهو ما يؤكد العلاقة المباشرة بين التعليم والتنمية المستدامة؛ فلا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة. الأمر الذي يفرض توفير نوعية تعليم من أجل التنمية المستدامة، على جميع المستويات وفي كل البيئات الاجتماعية. فالتعليم الجيد هو أداة أساسية لتحقيق عالم أكثر استدامة، كما تم التأكيد عليه في القمة العالمية للأمم المتحدة في جوهانسبرج في عام 2002 لإعادة توجيه أنظمة التعليم الحالية كمفتاح للتنمية المستدامة. وهو ما تسعى الدول باختلافها إلى تحقيقه، على غرار الجزائر.

فالهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على التعليم باعتباره محركا للتنمية المستدامة (ومن أبرز أهدافها)، ومحاولة التعرف على واقعه وتحدياته في الجزائر والمجهودات المبذولة في إطاره؛ وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة نظرا لأهميتها البالغة على مر السنين؛ والإلتزام بأهدافها التي تم إطلاقها واعتمادها من طرف الأمم المتحدة منذ سنة 2015 إلى غاية آفاق سنة 2030 عامة، والهدف رقم 4 المتعلق بضمان التعليم الجيد الشامل والمتكافئ وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، خاصة. وهو ما دفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات حول متغيرات الدراسة، ثم وصفها وتحليلها لاستنباط دلالتها ومعانيها. ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى محورين رئيسيين كالآتي:

1. التعليم وعلاقته بالتنمية المستدامة
2. واقع التعليم في إطار تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

## 1. التعليم وعلاقته بالتنمية المستدامة

نحاول من خلال هذا المحور، التطرق للإطار النظري للتنمية المستدامة باختصار وإبراز مفهومها، إضافة إلى التعلم والدور الجوهرى الذى يلعبه فى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مختلف أهدافها.

### 1.1 مفهوم التنمية المستدامة

إن ربط مصطلحي التنمية والاستدامة أدى إلى الظهور الرسمى لما يسمى بالتنمية المستدامة، وبذلك تعددت التعاريف التى أعطيت لها من قبل الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين فى شتى الاختصاصات، وذلك نتيجة الاهتمام المتزايد بها من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة تعدد واختلاف وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة لاتساعه. وفيما يلي سنحاول التعرض لبعض من أهم التعريفات التى أعطيت للتنمية المستدامة:

- عرفت التنمية المستدامة بشكل رسمى لأول مرة فى تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) من قبل Gro Harlem Brundtland واعتبر أول مصطلح رسمى سنة 1987، حيث عرفت على أنها: "تلك التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم" (Diemer, 2012, p. 5)

- حسب كل من Maurice Strong و Ignacy Sachs فالتنمية المستدامة: هى المفهوم الذى يحدد ذلك النوع من التنمية المتكاملة التى تأخذ فى الإعتبار القيود الإيكولوجية الطويلة الأجل، فهى تلك التنمية الإجتماعية - اقتصادية ، المستدامة إيكولوجيا. (Vaillancourt, 1998, p. 26)

- وقد تبنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) عام 1989 تعريفاً للتنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقنى والمؤسسى بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية" (FAO, 1995, p. 6) على ضوء ما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة هى مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية للمجتمع، مع الأخذ بعين الإعتبار المحافظة على البيئة وحمايتها واحترامها، حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة فى العيش بحياة كريمة.

وقد أوضح Edward Barbier سنة 1987 أن التنمية المستدامة تتميز بمجموعة من السمات تتمثل فى أنها: (1987, p. 103)

- تختلف عن التنمية فى كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعى وما هو اجتماعى فى التنمية.

- تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الشرائح فقرا، وتسعى للحد من تفاقم الفقر في العالم.
- تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- لا يمكن فصل عناصرها عن بعضها البعض، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.
- متوازنة ومنصفة، فهي توازن منافع مختلف المجموعات البشرية ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال، وتحقق الإنصاف في نوعية الرفاهية ومدى تحقيق الأهداف.

### 2.1 مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة:

حسب البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين، يمكن إجمال أهم مبادئ التنمية المستدامة في 10 مبادئ أساسية كما يلي: (سالي، 2006، الصفحات 105-106)

تحديد الأولويات بعناية؛ الإستفادة من كل دولار، أي التأكيد على فعالية التكلفة؛ اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف؛ استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا؛ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛ العمل مع القطاع الخاص؛ الإشراف الكامل للمواطنين، أي المشاركة الشعبية؛ توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا؛ تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية؛ إدماج البيئة من البداية، في سياسات الدول واستراتيجيات المؤسسات والإستثمارات المستقبلية.

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف، تتلخص أساسا في: زيادة الدخل الوطني، تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، تقليل التفاوت في الدخل والثروات، تحقيق الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وربط التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع.(إبراهيم المهندي وعبد الرحمن الهبتي، 2008، الصفحات 15-16)

كما تقوم التنمية المستدامة على التكامل والتداخل بين أبعادها حسب ما تشير إليه الدراسات والأبحاث. حيث تتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والإجتماعي والبيئي، سيتم التطرق إليها إضافة إلى بعدين آخرين مهمين يتمثلان في البعد التكنولوجي والثقافي فيما يلي:(شيلي، 2014، صفحة 71)

- البعد الإقتصادي: يجسد التراكم الكمي، ويمكن حصره في: حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، تغيير أنماط الإستهلاك، مسؤولية البلدان المتقدمة حول التلوث ومعالجته، تقليص تبعية البلدان النامية، كما يجب تكريس الموارد الطبيعية لأغراض

التحسين المستمر في مستويات المعيشة، والحد من التفاوت في المداخيل، وبالتالي المساواة في توزيع الموارد.

- البعد الاجتماعي: يجسد التراكم النوعي، ومن أهم عناصره: تثبيت النمو الديمغرافي، الحراك الاجتماعي، الصحة والتعليم، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي الواحد من جهة، وفيما بين الأجيال من جهة أخرى.

- البعد البيئي: يجسد المحيط والموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها والإستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر منها: الطاقة، النظم الإيكولوجية، التنوع البيولوجي، القدرة على التكيف، الإنتاجية البيولوجية؛ وتتمثل أهم الإهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء (عثمان و ابو زنت، 2007، صفحة 40)

- البعد التكنولوجي: وهذا البعد يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون، واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات أو إعادة تدويرها. (بن عباس، 2015، صفحة 104)

- البعد الثقافي: جاءت حتمية إدراج هذا البعد جاءت منذ سنة 2005 بعد مصادقة "منظمة اليونسكو" على الإتفاقية الدولية للتنوع الثقافي، كأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة إضافة إلى أبعادها الثلاثة الرئيسية (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)؛ فالثقافة هي ثروة في تنوعها وحماية للحريات والحقوق الفكرية والهويات والمعارف والعلوم واللغات، واحترام لأنساق وأشكال التنمية المتنوعة (HCCI, 2006, pp. 15,17). وقبل ذلك في سنة 1981 قام Ignacy Sachs مؤسس "مفهوم التنمية الإيكولوجية" مع Maurice Strong بإدماج البعد أو الركيزة الثقافية ضمن تصور ونمذجة التنمية المستدامة: "التنمية هي الكل، والأبعاد الثقافية، والاجتماعية، والإقتصادية، والإيكولوجية، يجب أن تعالج في علاقاتها المتبادلة عن طريق سياسة متكاملة" (Pascual Espuny, 2010, p. 15)

### 3.1 التعليم ضمن أهداف التنمية المستدامة ودوره في تحقيقها.

يشهد عالمنا اليوم تحولات جذرية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وآفاق تطلعاتها المستقبلية، إذ شهد عام 2015 إطلاق أجندة التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدت من قبل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة في قمة تاريخية عُقدت في سبتمبر 2015، بعنوان "تحويل عالمنا". حيث تتصدى لاحتياجات الناس في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء؛ وتشدد على ضرورة أن تشمل الجميع دون استثناء؛ وتتضمن 17 هدفاً لتحقيق التنمية المستدامة (SDGs)، منها هدف التنمية المستدامة 4 المخصص للتعليم. وقد جاءت خلفاً للأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) (2000-2015)، وأهداف التعليم للجميع التي كان أجلها النهائي عام 2015. حيث يتم تقييم وقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات، سواء بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، أو أهداف التنمية المستدامة الجديدة، عن طريق مجموعة من المؤشرات. وتمثل الأهداف 17 للتنمية المستدامة في: (United Nations Sustainable Development, 2020)

الهدف 1: القضاء على الفقر وكافة أشكاله في كل مكان

الهدف 2: القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3: ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاهية للجميع من كافة الأعمار

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد الشامل والمتكافئ وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات

الهدف 6: ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

الهدف 7: ضمان الحصول على الطاقة ميسورة التكلفة، والموثوقة، والمستدامة والحديثة للجميع

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المدعوم، والشامل والمستدام، وفرص العمل الكاملة والمنتجة والعمل المناسب للجميع

الهدف 9: بناء بنية تحتية تتسم بالمرونة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام ودعم الابتكار

الهدف 10: تقليل مستوى عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها

الهدف 11: جعل المدن والمستعمرات البشرية شاملة، وأمنة، وتتسم بالمرونة ومستدامة

الهدف 12: ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

الهدف 13: اتخاذ إجراء فوري لمواجهة تغير المناخ وتأثيره.

الهدف 14: الحفاظ على للمحيطات، والبحار والموارد البحرية والاستخدام المستدام لها لتحقيق

التنمية المستدامة.

الهدف15: حماية الاستخدام المستدام للنظم البيئية وتصحيحه وتعزيره، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، وإيقاف تآكل التربة ومعالجته والقضاء على فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف16: تعزيز وجود المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرصة الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات.

الهدف17: تعزيز وسائل تطبيق وإحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

تعتبر أهداف وغايات التنمية المستدامة وسبلها عالمية، ومتكاملة ومتراصة فيما بينها. حيث يتضمن كل هدف من الأهداف البالغ عددها 17 هدفاً، مجموعة من الغايات. وكل مجموعة، تضم غاية واحدة على الأقل بين طياتها التعلم، أو التدريب، أو التعليم أو رفع مستوى الوعي بقضايا التنمية المستدامة الأساسية. فلطالما اعتُبر التعليم عاملاً أساسياً في معالجة القضايا البيئية وقضايا الاستدامة وضمان رفاهية الإنسان.

والجدول الموالي يوضح علاقة التعليم بتحقيق الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة:

الجدول 1. العلاقة بين هدف التعليم وباقي أهداف التنمية المستدامة

الأهداف	العلاقة	الأهداف	العلاقة
1	التعليم مهم لانتشال الأفراد من وطأة الفقر.	10	النفاز إلى التعليم والانتفاع به أمر يساهم في الحد من انعدام المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.
2	مساعدة الأفراد على التوجه نحو طرق زراعة أكثر استدامة، وفهم المسائل الغذائية.	11	يوفر التعليم للأفراد المهارات اللازمة للمشاركة فيجعل المدن أكثر استدامة والحفاظ عليها، وتعزيز مرونتها في التعامل مع الكوارث والصمود.
3	يساهم التعليم في تحسين الصحة العامة على عدة مستويات، بما في ذلك نسبة الوفيات المبكرة، والصحة الإنجابية، وانتشار الأمراض، وأنماط الحياة الصحية والرفاهية.	12	يؤثر التعليم على أنماط الإنتاج (مثل الاقتصادي التدويري) كما يوسع مدارك المستهلك بشأن السلع المنتجة بطريقة مستدامة وضرورة تجنب الإهدار.
5	تعليم النساء والفتيات مسألة ضرورية لاكتساب المهارات الأساسية للقراءة، وتحسين المهارات والقدرات التشاركية، وتحسين الفرص الحياتية.	13	يعد التعليم بمثابة المفتاح لفهم الجمهور لآثار تغير المناخ والتكيف مع تلك الآثار وتخفيف حدتها، لاسيما على المستوى المحلي.
6	زيادة المهارات والقدرة على استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة وإمكانية تعزيز الصحة العامة.	14	يكتسب التعليم أهمية في مجال رفع مستوى الوعي بالبيئة البحرية وبناء توافق استباقي فيما يخص الاستخدام الحكيم والمستدام للموارد البحرية.
7	يمكن لبرامج التعليم، لاسيما غير النظامية وغير الرسمية، المساهمة فيالحفاظ على الطاقة وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة.	15	يزيد التعليم والتدريب من مستوى المهارات والقدرة على دعم سبل المعيشة المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، لاسيما في البيئات المهددة.
8	هناك صلة مباشرة بين مستويات التعليم والحيوية الاقتصادية والأعمال الحرة ومهارات سوق العمل وغيرها ..	16	يعد التعلّم الاجتماعي مسألة حيوية لتيسير وضمان إقامة مجتمعات تشاركية، وشاملة وعادلة، وتعزيز التماسك الاجتماعي.
9	يعد التعليم ضروريًا لتطوير المهارات اللازمة لإقامة بنية تحتية أكثر مرونة وتصنيع أكثر استدامة.	17	يبني التعلّم مدى الحياة القدرة على فهم سياسات وممارسات التنمية المستدامة وتعزيزها.

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم (2016)، اليونيسكو، ص10.

كما تم تأكيده من الجدول أعلاه، يعتبر الهدف 4 (SDGs) المتعلق بجودة التعليم، من أكثر المدخلات حيوية لكل بُعد من أبعاد التنمية المستدامة. فالتعليم الجيد يؤدي إلى مزيد من



الرفاه والازدهار، ويُحسّن الزراعة، وينهض بالصحة، ويحد من العنف، ويعزز المساواة بين الجنسين، كما يزيد من الرأسمال الاجتماعي، ويحسن البيئة الطبيعية. فالتعليم هو المدخل الذي يساعد الناس في مختلف أنحاء العالم، على فهم مدى حيوية التنمية المستدامة لمستقبلنا المشترك. مع التزويد بالأدوات الأساسية (الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وحتى الأخلاقية) للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. فتحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع، يؤكد على حقيقة أن التعليم ركيزة أساسية لتحقيق تنمية بشرية واجتماعية واقتصادية، وضمان استدامتها. ويكفل هذا الهدف أن يكمل جميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي المجاني بحلول عام 2030. إضافة إلى توفير فرص متساوية في الحصول على التدريب المهني وأن تكون في متناول الجميع، مع القضاء على الفوارق في إتاحة التعليم بسبب الجنس أو الثروة، وتحقيق حصول الجميع على تعليم عالي الجودة. ولا يتعلق الأمر هنا بارتفاع معدلات الإلتحاق التي تدل على تزايد إمكانية الحصول على تعليم بمختلف مراحله فقط؛ وإنما يمتد ليشمل جودة التعليم موازاة مع ذلك، وهو تؤكد عليه أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا توجد العديد من الصلات التي تربط التعليم بالتنمية المستدامة. خاصة وأن إتمام التعليم الابتدائي والثانوي أمر مهم جداً، ليس فقط في حياة الأفراد وإنما يمس أيضاً أسرهم ومجتمعاتهم وأماكن عملهم. فالرجال والنساء الذين حظوا بقسط أوفر من التعليم هم أرحح كفة من غيرهم، ليكونوا أكثر وعياً من الناحية البيئية، وأكثر قدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، وأكثر إنتاجية وإدراكاً للدخل، وأوفر حظاً من غيرهم على العيش بصورة صحية وسليمة، والمشاركة في الحياة السياسية، والقدرة على ممارسة قدر أكبر من التحكم بحياتهم. إضافة إلى فوائد تعليم الفتيات والنساء العديدة والمشاركة بين الأجيال.

وهنا نتحدث عن التعليم الذي يتخطى مجرد نقل المعرفة والسلوكيات المطلوبة؛ من خلال التركيز على وجهات النظر المتعددة (الاقتصادية، والإيكولوجية، والبيئية والاجتماعية الثقافية)، ومن خلال تنمية المواطنين الذين يتحلون بالقدرة، والبراعة، واليقظة والكفاءة. يحث يساهم هذا النوع من التعليم في توفير أشكال جديدة من المواطنة، والريادة والحوكمة، التي تركز على الرفاهية الحالية والمستقبلية للأفراد والكوكب بشكل عام. (التقرير العالمي لرصد التعليم (UNDP, 2020) (2020, 2016)

## 2. واقع التعليم في إطار تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

سيتم من خلال هذا المحور محاولة إبراز مدى اهتمام الجزائر بالتنمية المستدامة والتعليم كركيزة أساسية لتحقيقها؛ مع تحليل أدائها في هذا الإطار، وتسليط الضوء على التحديات الواجب مواجهتها من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، ومحاولة معالجة النقائص، واقتراح الحلول الملائمة لتحقيق القفزة النوعية المطلوبة.

### 1.2 إهتمام الجزائر بالتنمية المستدامة، والتعليم كركيزة جوهرية لتحقيقها

لقد انضمت الجزائر لنهج التنمية المستدامة على غرار باقي الدول، وذلك عن طريق التصديق على مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج المتعلقة بهذا المفهوم واعتمادها؛ الأمر الذي يعتبر إنجاز جديد في بناء السياسات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. وتم إضفاء الطابع الرسمي على الوعي بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة فيها منذ بداية سنوات 2000، خاصة من خلال وضع الإستراتيجية الوطنية للبيئة SNE، والمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD (2002)؛ حيث عمل هذا النهج الإستراتيجي المتبع خلال عقد من الزمن على:

- تطوير وإستكمال إطار قانوني وتنظيمي بشأن جميع جوانب التنمية المستدامة؛
- إنشاء إطار مؤسسي متخصص في مختلف مجالات التنمية المستدامة؛
- وضع برامج متخصصة في دعم وتمويل التنمية المستدامة.

تزامن كل هذا مع مشاركة الجزائر في تبني وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، حيث نالت الجزائر تقييماً إيجابياً للنتائج المحققة من قبل الأمم المتحدة في بعض الأهداف، خاصة في مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي يواصل النمو طردياً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

وبعد أكثر من عقد من الزمن، تم تحديث الاستراتيجية الجزائرية للتنمية المستدامة، خاصة من خلال اعتماد مخطط وطني جديد للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAEDD 2014-2021 الذي يمهد الطريق لجيل ثان من الإجراءات والسياسات؛ وفي هذا السياق فقد وضعت السلطات العامة الجزائرية مجموعة من السياسات والمشاريع والبرامج الملموسة في مختلف القطاعات لمواجهة التحديات التي تواجهها وبناء استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة (خاصة وأن الجزائر الآن ملزمة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) للفترة (2016-2030)

وبالتالى فقد قامت السلطات الجزائرية بإدماج البعد المتعلق بالاستدامة فى سياستها الإنمائية الوطنية من خلال أدوات التخطيط الخاصة بها، مما ساهم فى بناء إطار سياسى يؤكد إرادة السلطات العامة على الانخراط فى نهج التنمية المستدامة؛ فقد التزمت الجزائر بترقية الآليات المالية والمؤسسية وصياغة جملة من القوانين من الناحية التشريعية، كما بادرت بوضع برامج تنموية ضخمة تشمل مختلف المجالات، والعديد من البرامج التى أطلقت فى مجال التعليم البيئى، وتعزيز الطاقات المتجددة، ومكافحة الفقر، حماية التربة والتنوع البيولوجى... إلخ؛ مع الحرص على توجيه سياساتها الاجتماعية-الاقتصادية وإدماج كل هذا ضمن نهج ثلاثى الأبعاد يجمع بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (رغم أن النتائج المحققة لم تكن فى مستوى الجهود المبذولة). (MEER, p. 1)(منصورى، 2020، صفحة 172)

أما بالنسبة للتعليم، فقد أولت الجزائر أهمية كبيرة له منذ الإستقلال فى سنة 1962؛ من خلال برامجها الإنمائية المختلفة. ليس بهدف تعويض التأخير الذى خلفه الإستعمار فقط، وإنما لضمان الحصول على التمدرس المجانى لجميع الأطفال فى سن المدرسة. حيث تهدف سياسة التعليم الجزائرية التى يدعمها الدستور والنصوص التشريعية السارية، إلى تعزيز ديمقراطية التعليم من خلال ضمان تكافؤ فرص النجاح لجميع الأطفال فى تعليمهم، مهما كان جنسهم أو أصلهم الاجتماعى أو الجغرافى، وضمان قبول مجانى وإلزامى فى المؤسسات العامة حتى سن 16 عاماً؛ وقد تم تنفيذها من خلال تعبئة موارد مالية كبيرة، أدت إلى تطور ملحوظ فى نظام التعليم من حيث البنية التحتية والإشراف، وعدد المتعلمين ومحتوى البرامج. فقد تبنت وزارة التربية والتعليم بالجزائر فى إطار ذلك جملة من الإصلاحات شملت المنظومة التربوية، بما فيها المناهج التربوية، وطرق التدريس القديمة والحديثة، وذلك بتطبيق المناهج الجديدة المبنية على أساس الكفاءات،

وفى التزامها بضمان التعليم للجميع، أحرزت الجزائر نتائج ملحوظة؛ حيث تم تحقيق الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائى والهدف 3 بشأن التكافؤ بين الجنسين فى الحصول على التعليم. والآن تلتزم الجزائر أيضاً بتنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة الذى يستهدف بشكل خاص توفير التعليم الجيد للجميع، والتوافق بين المهارات المكتسبة وتلك التى يتطلبها سوق العمل. واعتماد المعايير العالمية.(منصورى، 2020، صفحة 182، 186)

فالتحدي المهم الذي يجب على الجزائر مواجهته حالياً، لا ينحصر في استمرارية تعميم الحصول على التعليم؛ وإنما في تعزيز توجه نظام التعليم نحو معايير الجودة والأداء على النحو المنصوص عليه في الإطار الاستراتيجي (في آفاق سنة 2030). وقد تم بالفعل الشروع في بعض الإجراءات، مثل إنشاء لجان لتنفيذ ضمان الجودة في جميع مؤسسات التعليم العالي.

وحتى يتماشى الإطار التشريعي والقانوني مع التغييرات الحاصلة، فقد تم تنقيح وتقوية الطرح القانوني والتنظيمي، كما تم إصدار عدة قوانين أخرى في هذا الإطار، نذكر منها:

- قانون التوجيه للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 31 جانفي 2008، الذي يشكل أحد المراجع الرئيسية للإطار القانوني المتاح للجزائر في مجال التربية والتعليم. (ج.ر.رقم 4، 2008)

- تم اعتماد قانونين توجيهيين آخرين يحددان الأحكام الأساسية المطبقة على التوالي على خدمة التعليم العالي (القانون رقم 06-08 المؤرخ 23 فيفري 2008) (ج.ر.رقم 10، 2008) والخدمة العامة للتكوين والتعليم المهني (القانون رقم 07-08 المؤرخ 23 فيفري 2008) (ج.ر.رقم 11، 2008).

- كما تم اعتماد القانون رقم 10-18 المؤرخ 10 جوان 2018، الذي يحدد القواعد المعمول بها بشأن التمهين، من أجل تعزيز الهدف الاستراتيجي المتمثل في التوفيق بين التكوين والتوظيف. (ج.ر.رقم 35، 2018)

ومن أجل دعم عملية إصلاح نظام التعليم، أنشأت الحكومة العديد من هياكل الدعم المخصصة للتوجيه والتنظيم والتعليم، مثل:

- المجلس الوطني للتربية والتكوين: أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 407-03 في 5 نوفمبر 2003؛ وهو مؤسسة للتشاور والتنسيق، يدرس كل مسألة تتعلق بالتربية والتكوين على جميع المستويات وفي كل جوانبها بناء على طلب السلطات المعنية. (ج.ر.رقم 68، 2003)

- المرصد الوطني للتربية والتكوين، تم إنشاؤه حسب المرسوم الرئاسي رقم 406-03 المؤرخ في 5 نوفمبر 2003، وهو جهاز وطني للخبرة والدراسة والمتابعة والتنبيه والتحليل الإشرافي، لمنظومة التربية والتكوين والتعليم المهنيين والتعليم العالي والبحث العلمي. (ج.ر.رقم 68، 2003)

- المعهد الوطنى للبحث فى التربية (INRE): تمت تسميته وفق المرسوم التنفيذى رقم 96-72 فى 27 جانفى 1996، بعد أن كان يسمى "المعهد التربوى الوطنى"، وهو مؤسسة عمومية إدارية، تحت وصاية وزير التربية. تتمثل مهامه فى إطار السياسة الوطنية للتربية فى: البحث البيداغوجى والتربوى والتقويى المستمر فى المنظومة التربوية، وفى إعداد الوسائل التعليمية وتجريبها وسندات الدعم والمساعدة البيداغوجيين، بما يضمن احتياجات المنظومة التربوية كما ونوعاً. (ج.رقم 8، 1996)

- المجلس الوطنى للبرامج (CNP): وفقاً للمرسوم التنفيذى رقم 15-307 المؤرخ فى 6 ديسمبر 2015. حيث يعتبر هيئة وطنية مختصة لتقديم الآراء والاقتراحات إلى وزيرة التربية الوطنية حول كل مسألة تتعلق بالبرامج والمناهج والمواقيت والوسائل التعليمية، ويتولى بهذه الصفة على الخصوص المهام المتعلقة باقتراح التصميم العام للتعليم وصياغة الأهداف العامة للتعليم انطلاقاً من غايات التربية. كما يتولى تحديد ملامح تكوين موظفى التعليم باستغلال الملاحظات والآراء والتوصيات التى يقدمها المجلس الوطنى للتربية والتكوين والمرصد الوطنى للتربية والتكوين المتعلقة بالبرامج والوسائل التعليمية والتجهيزات العلمية والبيداغوجية". (ج.رقم 66، 2015)

فى مجال التكوين المبنى يوجد بالقطاع عدد كبير من المؤسسات المساندة

والداعمة، منها:

- المركز الوطنى للتكوين والتعليم المهنيين عن بعد (CNFEPD): حسب المرسوم التنفيذى رقم 17-163 الموافق 15 ماي 2017، يتيح تكوينات متوسطة إلى قصيرة المدى، ويعد جزءاً من شبكة المؤسسات الداعمة فى قطاع التعليم والتكوين المهنيين. (ج.رقم 30، 2017)

- الديوان الوطنى لتطوير التكوين المتواصل وترقيته (ONDEFOC): هو مؤسسة للتكوين والدراسات والمشورة والمساعدة للشركات والمؤسسات العامة والخاصة. تم إنشائه فى عام 2012 وفقاً للمرسوم التنفيذى رقم 12-80 المؤرخ فى 12 فيفري 2012. (ج.رقم 9، 2012)

- المؤسسة الوطنية للمعدات التقنية والبيداغوجية (ENEFEP): هي مؤسسة إدارية عامة، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذى رقم 10-100 المؤرخ 18 مارس 2010. تحت إشراف وزارة التكوين والتعليم المهني، وهي مسؤولة عن تنفيذ سياسة الوزارة لتوريد وصيانة

المعدات التقنية والبيداغوجية لصالح أكثر من 1000 مؤسسة تدريبية(ج.ر. رقم 20، 2012)

- الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل (FNAC): تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-355 الموافق ل 10 نوفمبر 1998. وهو هيئة عامة ذات طابع خاص، تخضع لإشراف الوزير المكلف بالتكوين المهني ويديرها مجلس التوجيه؛ وتتكفل بدعم نوعين من التكوين: التكوين عن طريق التمهين والتكوين المتواصل(ج.ر. رقم 84، 1988)

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الإشكال لا يكمن في غياب التشريعات القانونية، أو الهيئات والمؤسسات المختصة في ترقية هذا القطاع أو غيره من القطاعات الحساسة في الدولة؛ بقدر ما هي أزمة تتعلق بتطبيق وتجسيد ما تم تشريعه على أرض الواقع، بالصورة التي تمّ التنصيص عليها.

2.2 أداء الجزائر في الهدف 4 لأهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيد والشامل  
إن الأولوية الممنوحة لتعليم وتكوين الشباب في الجزائر ليست وليدة اليوم؛ فمنذ استقلال البلاد، تم تخصيص موارد واستثمارات ضخمة لقطاع التعليم، مع ضمان الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و16 سنة. بعد ذلك عمدت الجزائر على تعميم التعليم الابتدائي للجميع، حيث بلغ "صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية": 97.5٪ سنة 2015، مع تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم (الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية).  
الجدول الموالي يوضح أداء الجزائر في بعض مؤشرات هدف التعليم الجيد للفترة من 2010 إلى 2018:

جدول 2. أداء الجزائر في مؤشرات التعليم الجيد (2010-2018)

2018	2016	2010	مؤشرات هدف التعليم الجيد
97.64	97.59	97.2	صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (%)
51.4	42.6	29.9	نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم العالي (%)
97.43	(سنة 2015*) 96.8	(سنة 2008*) 93.8	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفئة العمرية 15-24 عام في الجزائر لكل الجنسين (%)

Source: UNESCO, sur: <http://uis.unesco.org>, consulté le 02/ 01/2019.

لقد ارتفع معدل التحاق الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و22 عامًا على مستوى التعليم العالي، بشكل كبير خلال العقد الماضي: من 18.7٪ في عام 2005 إلى 34.6٪ في عام 2015. وقد أفاد هذا النمو النساء بشكل خاص، حيث يشكلن الآن أكثر من 61٪ من مجموع الطلاب، بمعدل تعليم عالي إجمالي تجاوز 43٪ في عام 2015 مقابل 26.5٪ للرجال.

كما بلغت نسبة الإلتحاق الإجمالية بالتعليم العالي: 51.37% سنة 2018 (36.78% سنة 2015) وذلك بنسبة 64.42% للنساء مقابل 38.83% للرجال. وقد ساهمت الموارد المالية والبشرية التي تم حشدتها لقطاع التعليم إلى حد كبير في خفض نسبة الأمية بين من تجاوزوا سن العاشرة، حيث انخفضت من 75٪ في عام 1966 إلى 22٪ في عام 2008. كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفئة العمرية 15-24 سنة للجنسين: 97.43% سنة 2018 (بعدها كان 96.8% سنة 2015) بنسب متساوية للجنسين.

على الرغم من التقدم المحرز في مؤشرات الكفاءة الداخلية والخارجية، فضلاً عن جودة التعليم؛ إلا أن نظام التعليم الجزائري لا يزال ضعيفاً ويحتاج إلى إصلاحات جوهرية بشكل عاجل. فهناك هدر مستمر، يتميز بارتفاع معدلات الرسوب والتسرب المدرسي، خاصة في التعليم الثانوي أين بلغ معدل التسرب 9.6٪. وبشكل عام، 68.5٪ من التلاميذ يرسبون مرة واحدة على الأقل خلال دراساتهم الابتدائية أو في المرحلة الأولى أو الثانية من التعليم الثانوي. وهذا المعدل هو الأعلى من بين الاقتصادات والبلدان التي شاركت في اختبار PISA\* القياسية سنة 2015. وتكون هذه النسبة أعلى لدى الطلاب من بيئات محرومة (80.2٪) مقارنة بالطلاب من خلفيات أكثر ملائمة وتشجيعاً (53.1٪).

كما يجد الخريجون صعوبة في الوصول إلى سوق العمل: حيث بلغ معدل البطالة لخريجي التعليم العالي سنة 2016: 17.7٪ (7.7٪ للأشخاص دون مؤهلات و13.4٪ لحاملي الشهادات المهنية)، و18.5% سنة 2018، وهو ما يدل على عدم التوافق بين المعرفة والكفاءات التي يتم الحصول عليها من خلال التعليم؛ والتي لا يمكن ترجمتها بسهولة إلى مهارات ذات صلة بسوق العمل الجزائري. لذلك تظل جودة نظام التعليم هدفاً رئيسياً وجوهرياً على جميع المستويات.

\* إختبار Pisa: هو "البرنامج الدولي لتقييم الطلبة" تقوم به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، والتي تعتبر المعيار الدولي الرئيس لقياس جودة الأنظمة التعليمية في البلدان المختلفة. تجرى اختبارات بيضا مرة واحدة كل ثلاث سنوات، لقياس قدرات الطلبة البالغين 15 سنة في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم، وكانت أول مرة في عام 2000.

إضافة إلى ذلك فإن نتائج التعليم في الجزائر بصفة عامة ضعيفة وفقا للمعايير العالمية؛ حيث احتلت الجزائر المركز الثاني من آخر 72 دولة مشاركة في اختبارات PISA القياسية سنة 2015 (لم تشارك الجزائر في اختبار PISA الأخير سنة 2018). وحتى مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب ذات الجودة المتوسطة لنظام التعليم؛ فإن أداء الجزائر لم يكن جيدا. مما يشير إلى أن عيوب الجودة النظامية تمس جميع أنحاء النظام. ويمكن تفسير هذا النقص بعدة عوامل من بينها: المعلمين غيرالمدرّبين، وموارد التعلم المحدودة في المدرسة، وانخفاض مشاركة الطلاب. وعلى نطاق أوسع، تستدعي النتائج الضعيفة مراجعة هيكل نظام التعليم وإدارته وتمويله وحوكّمته. (Groupe de La BM, 2017, pp. xiv, 9, 10)(UNESCO, 2020)

فبالنظر إلى أهمية الموارد المخصصة لنظام التعليم، والتي تمكنت من تجاوز قيمة 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات، فإن النتائج أقل بكثير مما هو متوقع. كما يظهر الإختبار أن 26 ٪ فقط من الطلاب يفكرون في متابعة مهنة علمية، رغم أن التكوين التدريبي في هذه القطاعات هو الذي سيمكن الجزائر من تطوير المهارات العلمية والتكنولوجية، لتحسين الإنتاجية والاقتراب من حدود المعرفة. ولهذا يجب أن يؤدي نظام التعليم الجزائري وظائفه من خلال رفع مستوى التحصيل العلمي، وأهمية التدريس من أجل تطوير الذكاء وتكوين المهارات لتحسين المستوى العام لرأس المال البشري. حيث أن تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتكوين أمر أساسي، لتسريع القدرة على استيعاب المعارف الخارجية وبالتالي الاقتراب من حدود المعرفة (الللحاق بالركب). (Haudeville & Younes Bouacida, 2020, p. 12)

3.2 تحديات التعليم الجيد والشامل ومتطلبات تحقيقه في الجزائر لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

- يمكن القول بأن الأداء الضعيف المسجل، جاء تبعا للطابع الذي يتميز به نظام التعليم الجزائري؛ والذي يمكن تلخيصه في ثلاث نقاط أساسية: (Groupe de La BM, 2017, pp. xiv,9,10)
- أولا: الإفتقار إلى المرونة في التنظيم الإداري الجزائري الخاص بنظام التعليم والتدريب الوطني، حيث يخضع لإشراف ثلاث وزارات (وزارة التعليم الوطني، وزارة التعليم والتدريب المهني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).
  - ثانيا: غياب الإرتباط بين تمويل نظام التعليم وتحسين الأداء؛ فقد سلطت وزارة التعليم العالي الضوء على أوجه القصور والقيود المفروضة على الكفاءة والجودة والعدالة في نظام



المساعدات الطلابية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، إلا أن الإصلاحات لم تبدأ بعد .

- ثالثاً، على الرغم من تخصيص موارد معتبرة إلى أجور المدرسين، فإن هناك صعوبات كبرى فى إدارة المعلمين. وبالرغم من أن نظم توظيف المعلمين القائمة بالجزائر تنسم بالانتقائية؛ فإن معظم المعلمين المعينين يفتقرون للتدريب المطلوب، كما أن الزيادات فى الأجور تعكس الأقدمية بدلا من الأداء.

ولهذا يجب تضافر الجهود فى الجزائر لتحسين مهارات المعلمين من خلال التدريب الموجّه والمستمر أثناء الخدمة، كي تتحسن نتائج التعليم. حيث يعتبر إصلاح التعليم شرطا أساسيا من شروط التحول الاقتصادى فى الجزائر؛ ويجب أن يشمل اتخاذ إجراءات تقوم على معطيات ملموسة لتحسين الكفاءة والجودة. إضافة إلى دعم التعلم فى وقت مبكر، مع تقييم تعلّم الطلبة تقييما مستمرا حتى يتسنى التدخل عند الضرورة. وينبغى أن يكون إصلاح التعليم متعدد القطاعات، بمشاركة وزارة التعليم والقطاع الخاص وغيرها من الجهات المعنية.

فلكى يتمتع التعليم فى الجزائر بقدرة تحويلية تمكنه من دعم الخطة الجديدة للتنمية المستدامة، لا بد له من الارتقاء إلى مستوى أعلى مما هو عليه الآن، وإلا فلن يكون كافياً لتلبية متطلبات التنمية المستدامة. فالتعليم ينبغى أن يرتقى بالتفكير ليكون تفاعلياً وتكاملياً واستشرافياً وجامعاً. وينبغى أن تصبح المدارس أماكن أكثر استدامة، وأن تكون ديمقراطية وشاملة للجميع، إضافة لكونها صحية، وبهذا تصبح قادرة على إرساء الأسس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالتالى، من أجل فى مواجهة هذه القضايا الملحة للتربية والتعليم، والمرتبطة بالهدف الرابع للتنمية المستدامة، يمكن أن تركز السياسة الوطنية على تحقيق مجموعة من النقاط المهمة، من أبرزها: (Rapport National Volontaire , 2019, p. 62)(التقرير العالمى لرصد التعليم (2016، 2020)

- أفضل تعليم للجميع: يجب أن يحصل جميع الأطفال والمراهقين المسجلين فى نظامنا التعليمى على تعليم جيد، وبالتالى ضمان "أفضل تعليم للجميع" واكتساب المهارات الأساسية التى تسمح بإدماجهم المهنى فى المستقبل؛

- دعم أوجه التعاون والتأزر عبر كافة القطاعات وبين جميع الشركاء:فينبغى بذل المزيد من الجهود لإشراك جميع الشركاء، بضمئهم الوزارات وخبراء التعليم والمجتمع المدنى، على المستوى المحلى والوطنى وفى جميع القطاعات.

- تكافؤ الفرص: يجب أن يعزز نظام التعليم ويحسن تكافؤ الفرص على جميع المستويات، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى التعليم العالي. فمثلاً يجب إشراك التخطيط التربوي ضمن التخطيط الحضري، دون إغفال المناطق الريفية؛ وينبغي توزيع المرافق العامة والمعلمين الجيدين توزيعاً عادلاً. وجعل المدارس أماكن آمنة. مع ضرورة مراعاة المناطق الريفية التي تشهد انحساراً في نسبة السكان عند التخطيط، وضرورة تعزيز المدارس الريفية، وهو ما يتطلب أيضاً مشاركة المجتمع المحلي.
- محو الأمية: يجب على جميع الشباب والمراهقين ونسبة كبيرة من البالغين تحقيق مستويات الكفاءة المناسبة في القراءة والكتابة والحساب والرقمية الأساسية؛
- التعليم بمقاييس وقيم عالمية: يجب أن يكتسب جميع الطلاب المهارات التي تسمح لهم بمواءمة المقاييس العالمية، خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية والمواطنة مسؤولة وتعزيز التنمية المستدامة. وعند وضع السياسات الخاصة بتنمية المهارات: ينبغي لنظم التعليم أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل، والآثار المترتبة على النمو المستدام. ومن الضروري تدريب المهارات الخضراء للطلاب، وإعادة تدريب العمال وتحسين مهاراتهم، من خلال توفير الفرص اللازمة لذلك. ومن شأن التعاون المثمر مع القطاعين التجاري والصناعي أن يُحسِّن فعالية التعليم ونوعيته.

#### خلاصة

يعتبر التعليم الجيد هو الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. فهو يهدف إلى تمكين الناس من اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات لتحسين نوعية حياتنا دون المساس بالكوكب. فالتعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة. محورهما الإنسان وغايتهما بناؤه وتنمية قدراته وطاقاته، من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة، تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس.

وقد بذلت الجزائر العديد من الجهود منذ الإستقلال للنهوض بقطاع التعليم، عن طريق تخصيص موارد واستثمارات ضخمة، ووضع العديد من الآليات المؤسسية والمالية والقانونية وغيرها، لضمان ترقيته رغم التحديات العديدة التي تواجهها وتحول دون تحقيق نتائجها المرجوة. فقد تمكنت الجزائر من تحقيق هدف التعليم الشامل، وسجلت تقدم جوهري في معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات؛ إلا أنها لا تزال متأخرة فيما يتعلق بالتنوع والحصول على تعليم عالي الجودة، والنتائج أقل بكثير من مستوى التطلعات. الأمر الذي

يؤكد ضرورة تطوير نظام التعليم الجزائري بما يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيكون محل لدراساتنا البحثية في المستقبل كأفاق للدراسة.

### قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب:
  - محمد غنيم عثمان، و ماجدة أحمد أبو زنت. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
2. المذكرات والأطروحات
  - إلهام شيلي. (2014). دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية-دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة.-(مذكرة ماجستير)، جامعة سطيف1، الجزائر.
  - رشيد سالي. (2006). ، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.أطروحة دكتوراه: جامعة الجزائر.
  - شامية بن عباس. (2015). تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر.-(أطروحة دكتوراه): جامعة قسنطينة1.
  - منى منصورى. (2020). واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات /حصانية.(أطروحة دكتوراه)، جامعة سكيكدة.
3. التقارير والمقالات
  - التقرير العالمي لرصد التعليم 2016، اليونسكو، يوم 2020.11.04، على: <https://gem-report-2016.unesco.org/ar/home-ar>
  - ج.ر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
  - حسن إبراهيم المهدي، و نوزاد عبد الرحمن الهيتي. (2008). التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات.. ط1، قطر: اللجنة الدائمة للسكان.

### المراجع باللغة الأجنبية

- Haudeville, B., & Younes Bouacida, R. (2020). L'éducation, la formation et l'économie de la connaissance en Algérie : Quelques éléments d'évaluation empiriques. vol. 5, n°3. London: Technologie et Innovation.
- Barbier, E. (1987). *The concept of sustainable economic development. Development environmental conservation, vol 14, N°2.*
- Diemer, A. (2012). *Développement Durable Plutôt Au 'écodéveloppement : Le Nouveau Gadget Idéologique De L'occident ?* France: Université Blaise Pascal.
- FAO. (1995). *Sustainability Issues in Agricultural and Rural Development Policies.* Rome-Italy: Food and Agricultural Organization.
- Groupe de La Banque Mondiale. (2017). - *Rapport De Suivi De La Situation Économique De L'ALGÉRIE, Améliorer Les Résultats Educatifs Afin De Développer Le Capital Humain De Réduire Le Chômage Des Jeunes Et De Repousser La Frontière Des Possibilités De Production.*

- HCCI. (2006). *développement durable et solidarité internationale : enjeux bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord*. Paris, France: Haut Conseil de la Coopération Internationale.
- MEER. (s.d.). *Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie (GIPSE)*. GEOSYSTEM.
- Pascual Espuny, C. (2010). *Économie créative : nouvelle traduction du développement durable ?* Communication et organisation, no37.
- Rapport National Volontaire Algérie . (2019). *Progression de la mise en oeuvre des ODD*. Algerie.
- UNDP. (2020, 11 04). *UNDP in Arabe States*. Récupéré sur <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html>
- UNESCO. (2020, 01 02). Récupéré sur <http://uis.unesco.org>
- United Nations Sustainable Development. (2020, 11 05). *Sustainable Development Goals*. Récupéré sur <https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>
- Vaillancourt, J. (1998). *Évolution Conceptuelle et Historique Du Développement Durable*. Québec: L'Atelier d'aménagement, d'urbanisme et d'environnement.